أثر مضمون الحديث في تقييم الرواة عند أئمة النقد الرجالي من الإمامية

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد جواد كاظم السلامي
كلية الإمام الكاظم عليه السلام الجامعة ـ أقسام النجف الأشرف
mohammedjawad@alkadhum-col.edu.iq

The impact of the content of the hadith on evaluating the narrators of the imams of men's criticism from the Imams

Assistant Professor Doctor
Muhammed Jawad Kadhum Al-salami
Imam Al-Kadhim College (peace be upon him) -
departments of Najaf Al-Ashraf

الملخص:-

دأب أئمة النقد الرجالي من علماء الإمامية على تنقية الأحاديث، والوقوف على مواطن القوة والضعف فيها، فبذلوا في ذلك الوسع، ومصنفاتهم العلمية تشهد بذلك.

ومع دقتهم المتناهية وإخلاصهم في تقصي أخبار الرواة، نجدهم يخرجون في كثير من الأحيان عن الطريقة المعروفة والمعهود عنهم في الحكم على الرواة وهي النظر في أحوال الرواة من حيث ما يعتريهم من أوصاف، فنراهم يميلون عن ذلك فيقدحون بهم بالنظر إلى ما تحمله مروياتهم من مضامين ذات قيمة معرفية عالية -بشهادة جملة من العلماء المحققين المدققين- عن أهل البيت عليهم السلام، ومع ورود المدح الكبير بحقهم من قبل الأئمة عليهم السلام.

وقد قاد ذلك إلى بروز إشكاليات كثيرة وخطيرة ألقت بظلالها على التراث الحديثي الذي بين أيدينا، من قبيل وقوع التعارض بين تقييمات أئمة النقد الرجال وأقوال أهل البيت عليهم السلام في حق أولئك الرواة، وكذلك رميهم بالغلو أو التخليط أو الكذب أو الارتفاع، فتسقط بذلك مروياتهم عن الحجية والاعتبار، وغير ذلك من الإشكاليات، وهذا ما كان سبباً لاختيار موضوع البحث.

وسوف يلقي البحث الضوء على هذه الظاهرة محاولاً الوقوف على الطرق التي سلكها أئمة النقد الرجالي من الإمامية في تقييم أولئك الرواة، وكذلك حلّ التعارض الذي وقع بين أقوال النقّاد وأقوال أهل البيت عليهم السلام في أولئك الرواة، وأيضاً بيان حقيقة ما رُمي به أولئك الرواة من تهم.

الكلمات المفتاحية: (المضمون، التقييم الرجالي، النقد الرجالي، التضعيف، منزلة الراوي، المعارف العالية، النقد السندي).

Abstract:-

The imams of men's criticism of the Imamiyya scholars have been purifying the hadiths, and identifying the strengths and weaknesses in them, so they exerted their efforts in that, and their scholarly works testify to that.

And despite their extreme accuracy and sincerity in investigating the news of narrators, we find that they often deviate from the well-known and familiar way of judging narrators, which is to look at the conditions of narrators in terms of their descriptions. A high knowledge value - according to the testimony of a number of scrutinizing scholars - about the Ahl al-Bayt (peace be upon them), and with great praise for them from the imams (peace be upon them).

This led to the emergence of many serious problems that cast their shadows on the hadith heritage that we have, such as the conflict between the assessments of the imams of criticism and the sayings of the Ahl al-Bayt (peace be upon them) regarding those narrators, as well as their accusation of exaggeration, confusion, lying or exaggeration, and thus fall into disrepair. Their narratives about authenticity and consideration, and other problems, and this was the reason for choosing the topic of research.

The research will shed light on this phenomenon in an attempt to identify the ways that the imams of men's criticism from the Imamiyyah took in evaluating these narrators, as well as resolving the contradiction that occurred between the sayings of critics and the sayings of the Ahl al-Bayt (peace be upon him) about those narrators, and also clarifying the truth of what those narrators were accused of.

Keywords: (content, men's evaluation, men's criticism, weakness, narrator's status, high knowledge, syndicated criticism).

مقدمة:ـ

لا ريب أن أئمة النقد الرجالي من الإمامية شغلوا مكانة لا تُغفل في تقييم جمع كبير من الرواة الذين نقلوا لنا التراث الحديثي عن أهل البيت عليهم السلام عن طريق البحث في أحوالهم من جهات كثيرة، مثل البحث في أمارات المدح كالعدالة ودلائل القدح كالكذب والوضع، فضلاً عن معرفة أسماء مشايخهم وتلاميذهم وطبقاتهم في نقل الرواية، وأيضاً تمييز المشتركات، وما إلى ذلك من المباحث الدقيقة التي تُعنى بهذا الشأن.

أسباب اختيار البحث: ومع إخلاص أولئك العلماء (رضوان الله عليهم) وجهدهم المتفاني في الحفاظ على الدين وصيانة السنة الشريفة من العبث فيها، وإحكام مباحثهم في تقصي أحوال الرواة، نجد ثَمَّة إشكاليات برزت في مجال القدح والتضعيف لمجموعة من الرواة بسبب المضامين -التي من المفترض أن تكون سبباً في علو منزلتهم وليس العكس- التي نقلوها عن أهل البيت عليهم السلام، مع أن هؤلاء الرواة قد حصلوا على المدح الكبير والثناء العظيم من الأئمة عليهم السلام، وأنهم حملوا الركن الأعظم من الدين الحنيف، وهذه الظاهرة أفضت إلى وقوع التعارض بين تقييمات أئمة النقد الرجال وأقوال أهل البيت عليهم السلام في حق أولئك الرواة، وهذا ما كان سبباً لاختيار موضوع هذا البحث.

لذا فإن من مهمّات هذا البحث الوقوف على هذه الظاهرة التي لم يكن فيها النظر في التضعيف منصبّاً على ذات الراوي أو وصفه، وإنما انحصر فيما تحمله مروياتهم من مضامين، والتي كانت سبباً في الحكم على كثير منهم بالغلو أو التخليط أو الكذب أو الارتفاع، وهو ما سوف يتكفل ببيانه المبحث الأول، وكذلك بيان الطرق التي سلكها أئمة النقد الرجالي من الإمامية في تقييم أولئك الرواة والذي سوف يختص بعرضه المبحث الثاني، فضلاً عن حلّ التعارض الذي وقع بين أقوال النقّاد وأقوال أهل البيت عليهم السلام في أولئك الرواة، وسوف يعرض له المبحث الثالث.

المبحث الأول

مكانة مضمون الحديث في النقد الرجالي

على الرغم من أن المسلك السائد والمتعارف عليه عند أئمة النقد الرجالي هو النظر في

أحوال رواة الحديث، والبحث في القرائن التي تتعلق بهم، من حيث العدالة والضبط وما يرتبط بهما من مباحث، ومن ثم الخروج بتقييم نهائي للراوي سلباً أو إيجاباً-وسوف يتضح في المطلب الأول من هذا المبحث مرتبة هذا التقييم ومنزلته في النقد الرجالي-، إلا أنهم -النقّاد- اتخذوا مسلكاً آخراً في تقييم الرواة، وهو النظر إلى طبيعة المضامين التي نقلها أولئك الرواة عن أهل البيت عليهم السلام، وسوف نلقي الضوء في هذا المبحث على طريقة التعامل مع الرواة في ضوء ما حملته مروياتهم من مضامين.

المطلب الأول
مستوى التقييم الرجالي في دائرة النقد السندي

لا يخفى أن رواة الحديث يحكمهم العامل الإنساني الذي يخضع -عادة- لكثير من العوامل والمؤثرات والمتغيرات التي تلقي بظلالها على الراوي، فيكون سلوكه وتصرفه متأثّراً بها مهما كانت طبيعة ونوع تلك الشخصية، "ولا شك أن الرواة ليسوا بمعصومين، بل غاية الأمر كونهم عدولاً، والعادل ليس مصوناً عن السهو والنسيان، فيكون الخطأ في قولهم محتملا"[1].

فقد نراه يميل تجاه نزعاته العقدية، أو رغباته الدنيوية أو يتعمَّد الكذب في بعض الأحيان، فضلاً عن الاعتماد على الفهم الأولي المسبق الذي قد يشغل الإنسان عن الاستماع إلى ما يريده المتكلم، أو يتأثَّر بالبيئة التي تحيط به والتي قد ينعكس سلباً على التزامه في نقل الرواية بسبب سوء الفهم لمضمون ما ينقله، وغير ذلك من الأسباب التي لا يسع المقام لذكرها.

وهذه الأسباب تُحتِّم -بمقتضى البحث العلمي الجاد- أن يتوافر نقدٌ رجاليٌ يقوم على أساس الاطلاع على أحوال الرواة بشكل واقعي -ظاهراً وباطناً-.

وبما أن ذلك غير متحصّل غالباً، فلا مناص من الاعتماد على التقييمات الناشئة من الاطلاع الظاهري على أحوال الرواة، وتلك التقييمات يصل إليها الناقد بعد استكمال البحث والنظر، والاطلاع والاستقراء والتتبع، ثم جمع أقوال أهل الفن في الراوي، وجمع طرق الحديث، فإن غلب على ظنه بعد ذلك وثاقة الراوي حكم بذلك، وإن غلب على ظنه ضعفه حكم على وفق ظنه.

وعلى هذا المنهج - نقد السند - سار أكثر أئمة النقد الرجالي، بين مجتهدٍ في هذا وبين مقلِّدٍ لمن سبقه، فاقتصروا في تقييمهم - سلباً أو إيجاباً - على الراوي من دون النظر في المروي وما قد يحمله من مضامين تساعد الناقد على معرفة حال الراوي، ومن دون الأخذ بنظر الاعتبار ما قد يفرزه النقد السندي من الإشكالات التي تساهم في ضياع الكثير من العلوم والمعارف ذات المضامين الفريدة والعالية في بابها.

ولهذا، فإن المؤاخذات التي يمكن أن تُسجل تجاه النقد القائم على اعتبار السند هي:

١. إنه يفتقر إلى الموضوعية والواقعية في توثيق رواة الحديث وتضعيفهم من قبل أئمة النقد الرجالي الذين يخضعون - في بعض الأحيان - إلى الحدس والعلاقات الشخصية بالرواة، أو الأخذ بأقوال الأقران والأصحاب وجعله معياراً في تقييم بعض الرواة، والذي ينعكس سلباً في عدم اعتبار أقوال الرواة، كما هو الحال في تضعيف عدد من الرواة بسبب الاحتكام إلى أقوال أقرانهم حولهم، مثل تضعيف محمد بن سنان بسبب قول يحيى بن صفوان عنه بأنه همَّ أن يطير فقصصناه فثبت معنا[٢]، وكما هو الحال في تضعيف كلٍّ من أحمد بن محمد بن خالد البرقي وسهل بن زياد بتهمة الرواية عن الضعفاء وطردهم وإخراجهم من قم مِنْ قِبَل أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، ثم اعتذر الأخير للبرقي وخرج حافياً في جنازة البرقي ليبرِّئ نفسه مما قذفه به، ومع ذلك بقيت هذه الواقعة سبباً في التشكيك بوثاقة البرقي[٣]، وكذلك التضعيف بسبب الصحبة لبعض الرواة - الذين هم محل البحث هنا- المتهمين بالغلو أو الارتفاع أو التخليط، وستأتي في المبحث الثاني بعض الشواهد على ذلك.

قال العلامة المجلسي (١١١١هـ) في هذا الصدد:" إن كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سَلِم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصدّيقين"[٤].

٢. إنه يورث الظن في إثبات صدور مضمون الرواية عن المعصوم عليه السلام وليس العلم بصدورها، حتى وإن حُكم على جميع رواتها بالثقة؛ لإمكان وقوع الراوي في السهو أو الخطأ في سماع الحديث من مصدره، أو وقوعه في النسيان عند نقل

الحديث، أو احتمال إصابة السند بالوضع على الثقات أو غير ذلك من العلل[٥].

٣. إنه يتخذ من أقوال أئمة النقد الرجالي طريقاً لمعرفة الحق، على وفق معايير أسَّسوا لها في توثيق أو تضعيف رواة الحديث، وهذا ما لا ينسجم مع روايات كثيرة حكت خلاف ذلك، منها:

- ما روي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام: " لا يعرف الحق بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله"[٦].

- وعنه عليه السلام: " لا تنظر إلى من قال، وانظر إلى ما قال"[٧].

وهاتان الروايتان فيهما دلالة واضحة على أن المنظور أولاً وبالذات هو مضمون الخطاب الوارد عن المعصومين عليهم السلام، سواء كان في مجال التشريع أم في مجال العقائد أم غيرها من المجالات، وما يحتويه من معارف وعلوم.

يقول التستري في هذا الصدد:" وهذه عادة ضعفاء العقول، يعرفون الحق بالرجال، لا الرجال بالحق، والعاقل يقتدي بقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حيث قال: لا تعرف الحق بالرجال بل اعرف الحق تعرف أهله، والعارف العاقل يعرف الحق، ثم ينظر في نفس القول: فإن كان حقاً قبله سواء كان قائله مبطلاً أو محقاً، بل ربما يحرص على انتزاع الحق من تضاعيف كلام أهل الضلال، عالماً بأن معدن الذهب الرغام"[٨].

وقال أيضاً في السياق ذاته" إذا نسبت الكلام وأسندته إلى قائل حسن فيه اعتقادهم، قبلوه وإن كان باطلاً، وإن أسندته إلى من ساء فيه اعتقادهم ردوه وإن كان حقاً، فأبداً يعرفون الحق بالرجال ولا يعرفون الرجال بالحق، وهو غاية الضلال"[٩].

٤. إنه يخضع للرأي والاجتهاد الخاص في التوثيق والتضعيف، إذ قد يختلف من عالِم لآخر، ومن رأي لآخر في نفس الراوي، حتى بالنسبة لأئمة النقد الرجالي أنفسهم، كأن يرمي الراوي تارة بالغلو وتارة أخرى بالاستقامة، وحينئذٍ يعسر الوقوف على وصف دقيق بشأن راوٍ ما، ولاسيما مع عدم وجود مقاييس موضوعية متفق عليها أو يمكن الاعتماد عليها، قال المحقق الاسترابادي (١٠٢٨هـ) بهذا الصدد:" إن القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضاً، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً

أو كفراً أو غلواً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبهاً أو غير ذلك، وكان عند آخر مما يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك... فعلى هذا ربما يحصل التأمّل في جرحهم بأمثال الأمور المذكورة"[١٠].

وقال حسن الصدر (١٣٥١هـ) أيضاً:" إن كثيراً من القدماء سيما القمّيّين منهم والغضائري كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي ارتفاعاً وغلواً على حسب معتقدهم، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض الذي اختُلف فيه، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص وإظهار كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو مورثاً للتهمة به، سيما من جهة أن الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلّسين.

فمن لاحظ موقع قدحهم في كثير من المشاهير، كيونس بن عبد الرحمن، ومحمد بن سنان، والمفضّل بن عمر، ومعلى بن خنيس، وسهل بن زياد، ونصر بن الصباح، عرف أنهم قشريون"[١١].

ومما تقدم يتضح قصور النقد القائم على انحسار النظر في البحث في رواة السند من حيث أحوالهم والقائمة على القرائن النسبية التي تحف الرواة، وذلك لزيادة احتمال مجانبة الصواب في التقييم للأسباب التي تقدّم ذكرها.

المطلب الثاني
دور مضمون الحديث في معرفة منزلة الراوي

تقدم أن أئمة النقد الرجالي اتخذوا من سند الحديث معياراً لمعرفة أحوال الرواة، فانصبَّت جلُّ أبحاثهم على ذلك من دون أن يكون لمتن الحديث دورٌ في التحقق من منازل الرواة ولا سيما في جانبه الإيجابي وهو التوثيق، مع أن مضمون الحديث يحمل في طياته – زيادة على المضامين العالية الواردة فيه– أساساً مهماً لمعرفة منازل الرواة ومكانتهم، وهو ما نبَّهت عليه الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، وقد أُغفل – في كثيرٍ من الأحيان – من

قبل النقّاد، ومن هذه الروايات:

١. ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:" قال أبو جعفر عليه السلام: يا بني، اعرف منازل شيعة علي عليه السلام على قدر روايتهم ومعرفتهم"[١٢].

٢. وعنه عليه السلام:" اعرفوا منازل شيعتنا عندنا على حسب روايتهم وفهمهم عنا"[١٣].

٣. وعنه عليه السلام:" اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنا، فانا لا نعدُّ الفقيه منهم فقيهاً حتى يكون محدّثاً، فقيل له: أو يكون المؤمن محدّثاً؟ قال، يكون مفهّماً والمفهّم محدّث"[١٤].

وقد فسَّر بعض علماء الإمامية عبارة (قدر الروايات) الواردة في الروايات الشريفة المتقدمة أن المراد بها هو الجانب الكيفي لا الجانب الكمي، أي منزلة ما تحمله الروايات من مضامين عالية، قال الكلباسي (١٣١٥هـ):" والذي ظهر لنا من التتبع التام أن أكثر المجروحين سبب جرحهم علوّ حالهم، كما يظهر من الأخبار التي وردت عنهم عليهم السلام:" اعرفوا منازل الرجال منا على قدر رواياتهم عنا"، والظاهر أن المراد بقدر الروايات، الأخبار العالية التي لا تصل إليها عقول أكثر الناس".[١٥]

وقال السيد الخوئي (١٤١١هـ) أيضاً:" فإن المراد بجملة:" على قدر رواياتهم عنا"، ليس هو قدر ما يخبر الراوي عنهم عليهم السلام، وإن كان لا يعرف صدقه وكذبه، فإن ذلك لا يكون مدحاً في الراوي، فربما تكون روايات الكاذب أكثر من روايات الصادق، بل المراد بها هو قدر ما تحمّله الشخص من رواياتهم عليهم السلام"[١٦].

وقريب من ذلك قول علي الأصفهاني:" إن كثرة الرواية وتعددها كماً وكيفاً تدل على إيداعهم عليهم السلام أسرار الشريعة وأحوالهم إلى الراوي، وهذا يدل على التزام الرواة بأمر الدين الحنيف، وإلا لما كان لروايتهم عنهم وخصوصاً مع نقلها وتدوينها وجه يكاد يُعقل"[١٧].

ويتضح هذا الأمر جلياً في طريقة تعامل أهل البيت عليهم السلام مع الناس، إذ كانوا يعطون - في مقام التخاطب- كلَّ ذي حق حقه، ويكلّمون الناس كلاً على قدره وسعة وعائه وعلمه، كما ورد عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله:" إنا معاشر الأنبياء نُكلّم الناس على قدر عقولهم"[١٨]، وهذا الميزان الذي يرسمه أهل البيت عليهم السلام يعطي ضابطة عامة وهي أنهم عليهم السلام إذا حدَّثوا

الراوي بحقائق إلهية عالية فإن ذلك يكشف عن علو منزلته ويعبِّر عن مقدار معرفته، وأنه ذو أُذن واعية وقلب امتحنه الله للإيمان، أهّله ذلك لحمل تلك المضامين.

وهذا المنهج تبلور في فهم جملة من العلماء الأعلام، فنجد السيد الخوئي (١٤١٣هـ) مثلاً عند ترجمته للمفضّل بن عمر يشير إلى هذا المعنى بقوله:" ويكفي في جلالة المفضّل تخصيص الإمام الصادق عليه السلام إياه بكتابه المعروف بتوحيد المفضّل، وهو الذي سمّاه النجاشي بكتاب فكر، وفي ذلك دلالة واضحة على أن المفضل كان من خواص أصحابه ومورد عنايته"[١٩].

ويتحصل إلى هنا أن الأخبار المتقدِّمة عن المعصومين عليهم السلام فضلاً عن أقوال العلماء في هذا الصدد تكشف لنا طريقاً واضحاً وضابطة حقيقية لمعرفة أحوال الرجال ومنازلهم عن طريق الوقوف على المضامين التي يروونها.

وبذلك ينعكس ما شاع عند أئمة النقد الرجالي من أن معرفة منزلة الرواة لا تحصل إلا من خلال المعرفة بأحوالهم ذاتاً ووصفاً، فإن الوقوف على المضامين الواردة في الروايات الشريفة وبما تحملها من معاني جليلة وسامية تُشكِّل طريقاً أكثر موثوقية واعتماداً في تحقيق ذلك، وأن الحق لا يُعرف بالرجال وإنما الرجال يُعرفون بالحق، وهذا ما يمكن استفادته من الحديث المروي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه سُئِل عن اختلاف الشيعة فقال:" إن دين الله لا يعرف بالرجال، بل بآية الحق، فاعرف الحق تعرف أهله "[٢٠].

ومن هنا يتبيَّن أن المنهج السندي الذي سار عليه أئمة النقد الرجالي إلى يومنا هذا لو كان كافياً ومطابقاً لِما دلنا عليه أهل البيت عليهم السلام لَما احتاج العلماء الأفذاذ إلى البحث في مضامين الأحاديث حتى تكون معياراً في معرفة منازل الرواة من حيث الوثاقة وعدمها.

وهذا - في الحقيقة- ناشئٌ من متابعة روايات أهل البيت عليهم السلام التي طرحت ميزاناً مغايراً لما عليه أئمة النقد الرجالي الذين يعرفون صحة الروايات من خلال معرفتهم للرواة، بينما نجد أن روايات أهل البيت عليهم السلام تعطي خلاف ذلك تماماً، فإنها تشير إلى أن العلم بأحوال الرواة والوقوف على منازلهم يحصل من خلال مضمون ما يروونه عنهم عليهم السلام، لذا فإن تقييم الرواة في ضوء مضمون الحديث يتقدم رتبة على التقييم السندي في النقد الرجالي.

المطلب الثالث

التقييم الرجالي في ضوء النقد المضموني للحديث

على الرغم من أن المسلك الشائع في تقييم الرواة هو الاعتماد على أمارات المدح والقدح التي تتعلق بذات الراوي بالدرجة الأساس، إلا أن تقييمات النقّاد لم تكن تخلو من البناء على المضامين التي نقلها الرواة.

غير أن تلك التقييمات - التي كانت في الغالب محكومة بأُطرٍ فكرية وفهم نسبي لمسلّمات العقيدة الظاهرة من كلام أهل البيت عليهم السلام- برزت في جانبها السلبي، وهو تضعيف الرواة نتيجة النظر في المضامين التي نُقلت عن المعصومين عليهم السلام دون العكس.

ولعل سبب ذلك أن روايات أهل البيت عليهم السلام تضمنت - في كثيرٍ منها- حقائق ومعارف إلهية حقّة لم يكن عامة الناس مخاطب بها؛ لصعوبة فهمها وإدراكها، وذلك لاختلاف الاستعدادات والقابليات لتلقيها فضلاً عن قبولها، لذا نجد أهل البيت عليهم السلام منعوا من إفشائها ونشرها على الملأ، وأمروا بكتمانها عن غير أهلها(٢١).

وكانت النتيجة بأن كلَّ مَنْ نشر أو أفشى تلك الأحاديث واجه التكذيب والتفسيق والرمي بالغلو وارتفاع القول، يقول الخاقاني (١٣٣٤هـ) معقّباً على هذه الظاهرة:" إن من مارس الأخبار وتصفّح الآثار، لا يشك في أنه قد كان لكل واحد من الأئمة عليهم السلام خواص من شيعته يطلعونهم على عجائب أمورهم وغرائب أخبارهم، ولم يطلعوا سواهم عليها لعدم اتساع صدورهم لتحمّل مثل تلك الأمور النادرة، فإذا حدَّث أولئك الخواص بتلك الأحاديث التي لم يشاركوا في روايتها، بادر طوائف من الشيعة إلى تكذيبهم والرد عليهم ونسبتهم إلى الغلو وارتفاع القول"(٢٢).

وما أكثر من رُمي بالضعف لكنه ليس بضعيف واقعاً وإنما وُصف بذلك لخطأ في الأسس التي قام عليها التقييم، أو لعدم تطبيق مقاييس التقييم الموضوعية على بعض الرواة.

وقد التفت جملة من علماء الإمامية إلى هذه الظاهرة، وهي أنه بمجرد عدم اتفاق مضمون الروايات مع ميول واتجاهات بعض أئمة النقد الرجالي فإنهم - في بعض الأحيان- ينكرونها، وفي أحيان أخرى يُرمى رواتها بالغلو، مما جعلهم يعيدون النظر في تقييم أئمة النقد الرجالي لبعض الرواة.

قال العلامة المجلسي (١١١١هـ) في هذا الصدد:" أفرط بعض المتكلمين والمحدِّثين في الغلو لقصورهم عن معرفة الأئمة عليهم السلام وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم، فقدحوا في كثير من الرواة الثقات لنقلهم بعض غرائب المعجزات، حتى قال بعضهم: من الغلو نفي السهو عنهم أو القول بأنهم يعلمون ما كان وما يكون وغير ذلك، مع أنه قد ورد في أخبار كثيرة " لا تقولوا فينا رباً وقولوا ما شئتم ولن تبلغوا "، وورد " إن أمرنا صعب مستصعب لا يحتمله إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان"، وورد " لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله" وغير ذلك.

فلابد للمؤمن المتدين أن لا يبادر بردِّ ما ورد عنهم من فضائلهم ومعجزاتهم ومعالي أمورهم، إلا إذا ثبت خلافه بضرورة الدين أو بقواطع البراهين أو بالآيات المحكمة أو بالأخبار المتواترة "(٢٣).

وقد أشار الوحيد البهبهاني (١٢٠٥هـ) إلى وقوع التباين في آراء القدماء في المسائل العقائدية، مما يوجب التروي في اعتبار توثيقهم وتضعيفهم، قال:" اعلم أن الظاهر أن كثيراً من القدماء سيما القميّين منهم والغضائري كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم، وما كانوا يجوِّزون التعدّي عنها، وكانوا يعدّون التعدّي ارتفاعاً وغلواً على حسب معتقدهم، حتى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، أو التفويض الذي اختُلِف فيه، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص وإظهار كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً أو مورِثاً للتهمة به، سيما بجهة أن الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلّسين.

وبالجملة: الظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية أيضاً، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً أو كفراً أو غلواً أو تفويضاً أو جبراً أو تشبهاً أو غير ذلك، وكان عند آخر مما يجب اعتقاده، أو لا هذا ولا ذاك،... فعلى هذا ربما يحصل التأمّل في جرحهم بأمثال الأمور المذكورة"(٢٤).

وقال في موضع آخر:" وبالجملة، أكثر الأجلّة ليسوا خالصين من أمثال ما أشرنا إليه، ومن هذا يظهر التأمل في ثبوت الغلو وفساد المذهب بمجرد رمي علماء الرجال إليهما من دون ظهور الحال"(٢٥).

والذي يظهر من كلام الأعلام المتقدم أن غالب ما يقوله أئمة النقد الرجالي في الأصول القديمة من الأقوال حول الراوي هي آراء حدسية وإن كانت الأوصاف التي يطلقونها حول الراوي ظاهرة ابتداء في كونها عن حس، وسيأتي في المبحث الثاني ذكر بعض الشواهد لذلك.

ونجد المحدث النوري (١٣٢٠هـ) يشير إلى ذلك بقوله:" قد كانت جملة من المسائل المتعلقة بالمعارف عند جماعة من أعاظم هذا العصر من المناكير التي يضلِّلون معتقِدها وينسبونه إلى الاختلاط، كوجود عالم الذر، والأظلّة عند الشيخ المفيد، وطي الأرض عند علم الهدى، ووجود الجنة والنار الآن عند أخيه الرضي، وأمثال ذلك مما يتعلق بمقاماتهم عليهم السلام وغيره، مع تواتر الأخبار بها وصيرورتها كالضروريات في هذه الأعصار، وظاهر أن من يرى الذي يروي خلاف ما اعتقده ينسبه إلى الاختلاط، بل الزندقة، ومن سبر روايات جابر في هذه الموارد وغيرها يعرف أن نسبة الاختلاط إليه اعتراف له ببلوغه المقامات العالية، والذروة السامية من المعارف"(٢٦).

وقال المامقاني (١٣٥١هـ) بهذا الشأن:" إن المتتبع النيقد يجد أن أكثر من رمي بالغلو بريء من الغلو في الحقيقة، وإن أكثر ما يُعدُّ اليوم من ضروريات المذهب في أوصاف الأئمة عليهم السلام كان القول به معدوداً في العهد السابق من الغلو"(٢٧).

هذا، مع أن أئمة النقد الرجالي -سواء كانوا من القدماء أو من المتأخرين- لم تتفق كلماتهم لا في تحديد مفهوم الغلو ولا في تشخيص مصاديقه، ولم يذكروا ما يدل على اتصاف الرواة بالغلو أو الارتفاع أو التخليط أو الكذب، وإنما كان مجرد إطلاق للألفاظ من غير وجود دليل يدل عليها، أو ذكر السبب الموجب لذلك، وهذا يقودنا إلى القول بأن كلَّ طعن كان منشأه الغلو أو الارتفاع أو التخليط فهو طعن اجتهادي حدسي بلا ريب، ويجب أن يخضع للبحث والتدقيق، ما لم يثبت بالدليل خلاف ذلك.

وقد صرَّح المحقق البحراني (١١٢١هـ) بضرورة ذكر السبب الموجب للجرح، وإلا فلا يُعتَد به، قال:" إن في قبول الجرح مطلقاً كلاماً، وإن مذهب أكثر المحدِّثين عدم قبوله إلا مع بيان السبب الموجب له، فربما أطلق بعضهم القدح بشيء بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلابد من بيان سببه حينئذٍ ليُعتبر"(٢٨).

وقال المامقاني (١٣٥١هـ) بهذا الشأن:" أنه لا يعوَّل على رمي القدماء للرواة بالغلو ولا يصح تصديقهم إلا بعد الوقوف على رواياتهم الدالة دلالة صريحة على الغلو"(٢٩).

ومن هنا يفرض علينا البحث العلمي الجاد التوفيق بين قصور المنهج السندي في النقد الرجالي عن معرفة مكانة الرواة وبين الاعتماد على التقييم في جانبه السلبي وهو التضعيف المبني على النظرة النسبية لمضمون الحديث، وذلك بإعادة النظر في تلك المضامين السامية الحقّة التي حملتها الروايات الشريفة، ومحاولة عرضها بتجرّد تام بعيداً عن أسبقيات الفهم المقيَّد برؤى ومفاهيم مختزلة، بغية الوقوف على منازل الرواة بشكل حقيقي فضلاً عن الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من تلك المضامين معرفياً، والاستنارة بها في مفاصل الدين الحنيف.

المبحث الثاني

تكريس النقد الرجالي لمضمون الحديث في التضعيف

اتضح فيما سبق أن العمدة في تقييم أئمة النقد الرجالي لبعض الرواة هو النظر إلى مضمون ما ينقلونه عن أهل البيت عليهم السلام، وسوف نعرض هنا بعض عباراتهم التي تدل دلالة مباشرة على تضعيف الرواة بسبب تلك المضامين.

المطلب الأول

الموقف العملي لأئمة النقد الرجالي من مضمون الحديث

إن المطّلع على أقوال النقّاد يجدها متفاوتة ومختلفة تجاه الرواة، بل وفي الراوي الواحد أيضاً، وليس من السهل أن تقف على اتفاق واحد بينهم؛ وذلك لاختلاف مبانيهم التي يتجاذبها الحس والحدس.

وقد ظهر ذلك الاختلاف بشكل واضح في الرواة الذين نقلوا عن الأئمة الأطهار عليهم السلام

من العلوم والمعارف الجليلة والنادرة والتي لم تكن مألوفة عند كثير من الناس، ولم ترد عند غيرهم من الرواة من أصحاب المدرسة الفقهية والكلامية.

ويمكن أن نعزو ذلك إلى التنوّع في أحاديث أهل البيت عليهم السلام، فجاء قسم منها يحاكي ما تألفه عقول العامة من الناس؛ ليغطي فهوم النفس الإنسانية بمختلف تقلباتها وبحسب امتدادها النوعي، وهذا القسم وإن كان يختلف بحسب سعة وضيق أفق المتلقي واستعداده النفسي إلا أنه لم يخرج عن نطاق التعقل البشري، والروايات بهذا المضمون مستفيضة[٣٠].

وجاء قسم منها حاملاً حقائق لم يُفصح عنها المعصومون عليهم السلام الا لبعض الخواص من أصحابهم، يقول الخاقاني (ت١٣٣٤هـ) بهذا الصدد: "إن من مارس الاخبار وتصفح الآثار لا يشك في أنه قد كان لكل واحد من الأئمة عليهم السلام خواص من شيعته يطلعونهم على عجائب أمورهم وغرائب أخبارهم ولم يطلعوا سواهم عليها لعدم اتساع صدورهم لتحمل مثل تلك الأمور النادرة"[٣١].

من هنا انفرد ثلّة من الرواة الخواص برواية تلك العلوم والحقائق الإلهية والاسرار الربانية بما لم يحظ بها أقرانهم من الرواة، كجابر بن يزيد الجعفي والمفضل بن عمر ومحمد بن سنان وغيرهم كثيرون.

لذا وجد أئمة النقد الرجالي أنفسهم أمام نوعين من التراث الروائي، نوع يخضع للتعقل من قبل الجميع على وفق موازين مألوفة، ونوع أخر لا يخضع لتعقل الجميع، بل يخاطب فئة خاصة ممن له استعداد خاص لفهم المعارف العالية، فوقف النقّاد محتارين إزاء ما طرحه أهل البيت عليهم السلام من معارف يعسر - في الغالب- فهمها وتفسيرها، وَهُم في ذلك إمّا أن يردّوا الحديث وينكروه مباشرة وهذا يستلزم الخروج عن الدين؛ لأن الراد عليهم عليهم السلام كالراد على الله كما ورد في أحاديث كثيرة[٣٢]، وإمّا أن يسلّموا بكونها صادرة عنهم عليهم السلام، وهي مع ما تحمله من مضامين معرفية إلهية حقّة لا تتفق - غالباً- مع موازين الفكر وقضاياه المنطقية عند بعضهم.

وكَحلٍّ عملي لهذه المشكلة وجد أئمة النقد الرجالي (رضوان الله عليهم) مسلكاً وسطاً لعلاج هذا الموقف المصيري، وذلك عن طريق تبني منهجاً يتوافق مع العقل والفهم،

مبتعدين في ذلك عن كل ما يمكن أن يخرجهم عن المألوف، وذلك عن طريق نقد الرواة من خلال ما تحمله رواياتهم من مضامين، فعدّوا كل ما لا ينسجم مع ذلك المنهج الوسطي العام غلواً أو ارتفاعاً أو تخليطاً، وهو ما كان سبباً في تضعيف الكثير من الرواة.

وهذا هو الذي يفسِّر وقوع التعارض - الذي سيأتي الحديث عنه في المطلب الثاني- بين تقييمات أئمة النقد الرجالي في حق أولئك الرواة من أصحاب المعارف الإلهية وبين أحاديث أهل البيت عليهم السلام الواردة في مدحهم.

وقد ألقى هذا كله بظلاله على التراث الروائي الإمامي، مما ولَّد عند كثير من الإمامية نوعاً من التحفّظ في نقل روايات أهل البيت عليهم السلام ذات المضامين المعرفية العالية التي لم تجد طريقها إلى كثير من الناس، ومن ثم الحكم على تلك الروايات بالضعف(٣٣).

لهذا نجدهم - مثلاً- يعبّرون في بعض الأحيان عن حديث أولئك الرواة بأن حديثهم يُعرف ويُنكر، ومن الواضح أن هذا وصف حدسي ناشئٌ من الحكم على مضمون الحديث، قال السيد الخوئي (١٤١٣هـ) في ترجمة سعد بن ظريف:" ثم إن الظاهر وثاقة الرجل، ولا يُعارض ذلك قول الشيخ النجاشي: يُعرف ويُنكر؛ وذلك لأن المراد بذلك أنه قد يروي ما لا تقبله العقول العادية المتعارفة"(٣٤)، وهذا أمر نسبي وحدسي كما هو واضح.

وهناك شواهد كثيرة على أن أئمة النقد الرجالي أعملوا منهجهم المتقدِّم في تقييم للرواة - على الرغم من وجود المدح الكبير من أهل البيت عليهم السلام في حقّهم، وستأتي شواهد على ذلك في المطلب الثاني-، فكان تقييمهم يبتني على معيارين رئيسين:

الأول: التقييم في ضوء المضامين التي نقلها الرواة عن أهل البيت عليهم السلام، وقد برز ذلك بشكل واضح في حق جملة من الرواة، كما في ترجمة:

١- الحسن بن العباس بن الحريش الرازي، قال ابن الغضائري (ق٥هـ):" ضعيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام " فضل إنا أنزلناه في ليلة القدر"، كتاباً مصنفاً، فاسد الألفاظ، تشهد مخايله على أنه موضوع، وهذا الرجل لا يلتفت إليه، ولا يكتب حديثه"(٣٥).

٢- ربيع بن زكريا الوراق، قال النجاشي (٤٥٠هـ):" كوفيٌ، طُعن عليه بالغلو، له كتاب

فيه تخليط "[٣٦].

٣- يونس بن ظبيان، قال النجاشي (٤٥٠هـ):" مولى، ضعيف جداً، لا يُلتفت إلى ما رواه، كل كتبه تخليط"[٣٧].

٤- محمد بن سنان، قال الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ):" له كتب، وقد طُعن عليه وضُعِّف، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها، وله كتاب النوادر، وجميع ما رواه إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو"[٣٨].

٥- محمد بن علي الصيرفي، قال الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ):" كتبه فيها تخليط، أو غلو، أو ينفرد به ولا يعرف من غير طريق"[٣٩].

الثاني: التقييم المبني على مصاحبة الرواة الذين نقلوا المعارف الإلهية الحقّة عن أهل البيت عليهم السلام، كما في ترجمة:

١- حميد بن شعيب الشعيبي الهمداني، قال ابن الغضائري (ق٥هـ):" كوفي، يُعرف حديثه تارة، ويُنكر أخرى، وأكثره تخليط مما يرويه عن جابر"[٤٠].

٢- خيبري بن علي الطحان، قال ابن الغضائري (ق٥هـ):" كوفي، ضعيف الحديث، غالي المذهب، كان يصحب يونس بن ظبيان، ويُكثر الرواية عنه، وله كتاب عن أبي عبد الله عليه السلام، لا يُلتفت إلى حديثه"[٤١].

٣- علي بن حسان بن كثير الهاشمي، قال النجاشي (٤٥٠هـ):" صحب جابر بن يزيد الجعفي، ضعيف جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسدُ الاعتقاد، له كتاب تفسير الباطن، تخليطٌ كله"[٤٢].

٤- محمد بن أورمة، قال الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ):" له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، صحب المفضَّل بن عمر، وفي رواياته تخليط، أخبرنا بجميعها إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو"[٤٣].

ومن هنا يرى بعض العلماء أن هذا الاختلاف في التقييم المبني على الاعتقاد المسبق الذي يتبناه هذا الناقد أو ذاك يقتضي التروي في قبول جرحهم للرواة، ولذا فإنهم يصرّحون

بأن تقييمات النقّاد بشأن الرواة كانت ناشئة إما من عدم القدرة على إدراك وفهم أحوال وغرائب الأئمة عليهم السلام، أو من اعتقادات خاصة بهم، أو ميول مذهبية، حتى آل الأمر إلى إنكار الأحاديث - في بعض الأحيان -، فنتج عن ذلك اتهام الآخرين بالغلو والارتفاع والكذب.

قال الوحيد البهبهاني (١٠٢٥هـ) تعليقاً على ما ذكره النجاشي في إبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي:" الأحمري النهاوندي، كان ضعيفاً، متهماً في دينه"(٤٤)، قال:" وربما كان تضعيفهم من جهة إيراده الأحاديث التي عندهم أنها تدل على الغلو، ولذا اتهموه في دينه"(٤٥).

وقال العلّامة محمد تقي المجلسي (١٠٧٠هـ) في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك حين ضعفه قوم لروايته في مولد القائم عليه السلام عن أعاجيب حصلت في ذلك الوقت:" ولما رأيناهم يضعّفون بعض الأصحاب لبعض الأشياء والمعجزات كثيراً، لا نجزم بقولهم بمجرده، ما لم يذكروا سبب القدح فإن الناس فيه مذاهب مختلفة وآراء متشتتة"(٤٦).

وقوله في شرح مشيخة الفقيه:" له - الحسين بن العباس بن الحريش - كتاب رواه أحمد البرقي "الفهرست" وذكر الكتاب الكليني في الأصول وأكثره من الدقيق، لكنه مشتمل على علوم كثيرة، ولما لم يصل أفهام بعض إليه رده بأنه مضطرب الألفاظ"(٤٧).

وقال العلّامة محمد باقر المجلسي (١١١١هـ) في مرآة العقول في رد تضعيف الحسن بن العباس بن الحريش:" لكن يظهر من كتب الرجال انه لم يكن لتضعيفه سبب إلا رواية هذه الأخبار العالية الغامضة التي لا يصل إليها عقول أكثر الخلق، والكتاب - يعني كتابه في إنا أنزلناه - كان مشهوراً عند المحدّثين... والشواهد على صحته عندي كثيرة"(٤٨).

وقال الكاظمي (١٢٥٦هـ) في ترجمة يونس بن ظبيان:" إن في الكافي حديثاً فيه دلالة على حُسن حال يونس بن ظبيان، ولكن علماء الرجال بالغوا في ذمه ونسبوه إلى الكذب والضعف والتهمة والغلو ووضع الحديث"(٤٩).

وقد أشار الشيخ النمازي (١٤٠٥هـ) في مستدركه في ترجمة المفضل إلى مكاتبة الإمام الصادق عليه السلام له، قال:" ومن تأمل في هذه المكاتبة تثق نفسه بصدورها من معدن الوحي،

ويظهر له عظم شأن المفضل وجلالته وقوة إيمانه، وإن كان المستضعِفون من القدماء والمتأخرين يستضعفونه لهذه المكاتبة ويرمونه بالغلو واضطراب الحديث"[٥٠].

وهذا تصريح واضح من العلماء الأعلام في أن المدار عند أئمة النقد الرجالي في التضعيف هو النظر إلى مضامين الروايات التي يتبناها الراوي، وأن تقييماتهم لا ينبغي الجزم بها ما لم يذكروا مستند التضعيف أو الشاهد أو الدليل عليه؛ لإمكان دخول آرائهم وأهوائهم المذهبية واجتهاداتهم في تقييمهم الراوي، وخصوصاً إذا كان هناك اختلاف في الاعتقاد.

المطلب الثاني

تعارض النقد الرجالي الحدسي مع أقوال المعصومين عليهم السلام

اتضح فيما سبق أن أئمة النقد الرجالي استندوا في تضعيف عدد من الرواة على مضامين الأحاديث الواردة عن أهل البيت عليهم السلام، وقد وقع بسبب ذلك التعارض بين أقوال أئمة النقد الرجالي وأقوال المعصومين عليهم السلام؛ وذلك لأن مَنْ ضعَّفه النقّاد - بسبب مضمون الحديث- قد مدحه أهل البيت عليهم السلام أشد مدح، وقبل ذكر الشواهد على وقوع هذا التعارض، لابد من التنبيه على أمرين مهمَّين:

١- إن أقوال المعصومين عليهم السلام تُعد معياراً حقيقياً وكشفاً قطعياً عن أحوال الرواة، إذ أن تقييمهم عليهم السلام للراوي وإن كان غير منحصر في ما يعطيه الظاهر من حال الراوي لاطلاعهم عليهم السلام على أحواله باطناً، إلا أنهم عليهم السلام يحكمون على الراوي بالنظر إلى مدى التزامه بالشريعة المقدسة ظاهراً، التزاماً يكشف عن إيمانه ودينه وحسن سريرته باطناً، إذ الظاهر يدل على الباطن - كما ورد عن أمير المؤمنين علي عليه السلام[٥١]- ، وكلاهما حاضران عندهم عليهم السلام، وهو مفقود تماماً عند أئمة النقد الرجالي، ويندر أن يحكمون عليهم السلام على الراوي بحكم الباطن، وإن حكموا فلضرورة يقتضيها الحال أو المقام.

٢- إن أقوالهم عليهم السلام ليست على صعيد واحد حتى في الراوي الواحد، إذ نجدهم في راوٍ واحدٍ تضمَّن كلامهم أعلى درجات المدح وفي حديث آخر أعلى مراتب الذم، فهذا

زرارة بن أعين المعروف بتفقهه في الدين، ولولاه لاندرست أحاديث الأئمة عليهم السلام قد لعنه الإمام الصادق عليه السلام في مورد آخر وذمَّه أشد ذم(٥٢)، وكذا الحال في كثير من الرواة الذين كثر الجدل حولهم عند النقّاد كالمفضَّل بن عمر ومحمد بن سنان(٥٣)، وغيرهم كثيرون.

وهذا النحو من القدح والمدح من المعصومين عليهم السلام هو ظاهرة يجدر التنبه لها، والتي لم تولَ اهتماماً من قِبل كثير من المتخصصين في هذا المجال، بل إن ديدن المتخصصين في هذا المجال حين يعرضون للروايات المادحة أو الذامة في حق هؤلاء مثلاً، فإنهم يعدّونها أخباراً متعارضة ويحكّمونها لقواعد التعارض بين الأدلة، وإن أعوزهم الترجيح، رجعوا إلى أقوال أئمة النقد الرجالي كالنجاشي والطوسي في تقييم الراوي، ويجعلون قولهم وقول غيرهم مقابلاً لقول المعصومين عليهم السلام، من دون النظر في الأسباب والمناسبات التي قيلت فيها الرواية، والعلة التي بسببها ورد المدح أو الذم(٥٤).

ومن الشواهد على وقوع هذا الضرب من التعارض ما حصل في حق بعض الرواة الذين نقلوا المعارف الحقَّة، والذين كثر الجدل حول وثاقتهم وعدمها، على الرغم من ورود شواهد كثيرة على مدحهم والثناء عليهم من أهل البيت عليهم السلام، ومن بين هؤلاء الرواة:

الأول: جابر بن يزيد الجعفي.

١. وجوه المدح:

وردت عن الأئمة الأطهار عليهم السلام روايات صحيحة نصَّت على مدحه، منها:

أ. ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:" رحم الله جابر بن يزيد كان يصدق علينا"(٥٥).

ب. ما رواه الكشي عن ذريح المحاربي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جابر الجعفي وما روى؟ فلم يجبني، وأظنه قال: سألته بجمع فلم يجبني، فسألته الثالثة فقال لي: يا ذريح دع ذكر جابر، فإن السفلة إذا سمعوا بأحاديثه شنَّعوا، أو قال: أذاعوا"(٥٦).

جـ. ما رواه عن عبد الله بن الفضل الهاشمي، قال:" كنت عند الصادق جعفر بن محمد عليه السلام إذ دخل المفضل بن عمر... فقال: يا ابن رسول الله، فما منزلة جابر بن يزيد

منكم؟ قال: منزلة سلمان من رسول الله ﷺ"(٥٧).

٢. وجوه الذم:

مع صدور الروايات المادحة في حقّه إلا أنه لم يخلُ من القدح والذم من قبل أئمة النقد الرجالي، فمثلاً:

أ. قال النجاشي (٤٥٠هـ) عنه:" كان في نفسه مخلطاً"(٥٨).

ب. وقال الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ):" ضعيف"(٥٩)

جـ. وقال العلامة الحلي (٧٢٦هـ) في ترجمته - بعد أن ذكر تراجم الأعلام في الراوي-:" والأقوى عندي التوقف فيما يرويه هؤلاء"(٦٠).

ويرى الوحيد البهبهاني أن منشأ الخلاف فيه يعود إلى نقله الأعاجيب عن الأئمة عليهم السلام(٦١).

الثاني: المفضّل بن عمر.

١. وجوه المدح:

وردت عن الأئمة عليهم السلام روايات صحيحة مادحة كثيرة في حقّه من قبيل:

أ. ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:" نعم والله الذي لا إله إلا هو، المفضّل بن عمر الجعفي، حتى أحصيتها نيفاً وثلاثين مرة يقولها ويكررها لي، قال: إنما هو والد بعد الوالد"(٦٢).

ب. وعنه عليه السلام قوله لمحمد بن كثير الثقفي:" ما تقول في المفضّل بن عمر؟ قال: ما عسيت أن أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليبا وفي وسطه كستيجا لعلمت أنه على الحق بعد ما سمعتك تقول فيه ما تقول، قال: لكن حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة أتياني فشتماه عندي فقلت لهما: لا تفعلا فإني أهواه، فلم يقبلا، فسألتهما وأخرتهما أن الكفَّ عنه حاجتي، فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما، أما إني لو كرمت عليهما لكرم عليهما من كرم عليَّ، ولقد كان كثير عزة في مودته لها، أصدق منهما في مودتهما لي... أما إني لو كرمت عليهما، لكرم عليهما من يكرم فيَّ"(٦٣).

جـ. وما رواه عبد الله بن الفضل الهاشمي، قال:" كنت عند الصادق جعفر بن محمد عليه السلام إذ دخل المفضَّل بن عمر، فلما بصر به ضحك إليه، ثم قال: إليَّ يا مفضَّل، فوربي إني لأحبك وأحب من يحبك، يا مفضَّل لو عرف جميع أصحابي ما تعرف ما اختلف اثنان، فقال له المفضَّل: يا ابن رسول الله لقد حسبت أن أكون قد أُنزلت فوق منزلتي، فقال عليه السلام: بل أُنزلت المنزلة التي أنزلك الله بها"(٦٤).

د. ما روي عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، حين أتاه خبر موت المفضَّل بن عمر أنه قال:" رحمه الله كان الوالد بعد الوالد، أما أنه قد استراح"(٦٥).

٢. وجوه الذم:

على الرغم من كثرة الروايات الواردة في مدحه، نجد أن بعض أئمة النقد الرجالي توجَّهوا له بالذم والقدح، فمثلاً:

أ. قال الكشي (٣٢٨هـ) في ترجمته:" أخرج لي أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري أحاديث المفضَّل بن عمر في التفويض فلم أرغب فيه"(٦٦).

ب. وقال ابن الغضائري (ق٥هـ):" المفضَّل بن عمر الجعفي، ضعيف، متهافت، مرتفع القول، خطابي، وقد زِيد عليه شيء كثير، وحمل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً، ولا يجوز أن يكتب حديثه"(٦٧).

جـ. وقال النجاشي (٤٥٠هـ):" كوفي، فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يُعبأ به، وقيل: إنه كان خطابياً، وقد ذُكرت له مصنفات لا يعوَّل عليها"(٦٨).

الثالث: محمد بن سنان.

اختلفت الأقوال في محمد بن سنان كثيراً، حتى أن الشخص الواحد ربما تكون له فيه أقوال متعددة، فتارة يُضعِّفه وأخرى يوثِّقه، وتارة يروي عنه وأخرى يردّ الرواية بسببه، وهذا الاختلاف ليس حادثاً بل هو قديم.

١. وجوه المدح:

أ. ما رواه الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن (٤٦٠هـ) في الغيبة: روي عن علي بن

الحسين بن داود قال:" سمعت أبا جعفر الثاني عليه السلام يذكر محمد بن سنان بخير ويقول: رضي الله عنه برضائي عنه، فما خالفني وما خالف أبي قط"(٦٩).

ب. ما رواه أبو طالب عبد الله بن الصلت القمي، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره فسمعته يقول:" جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمد ابن سنان، وزكريا بن آدم عني خيرا، فقد وفّوا لي" (٧٠).

٢. وجوه الذم.

أ. يُعدُّ الفضل بن شاذان أوَّل القادحين في محمد بن سنان وأقدمهم، وقد نقل الكشي (٣٢٨ه) كلمات ابن شاذان في ذمّه، فقال:" عن أبي الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: ردّوا أحاديث محمد بن سنان عني، وقال: لا أحلُّ لكم أن تروووا أحاديث محمد بن سنان عني ما دمت حياً، وأذن في الرواية بعد موته، وقال الكشي: وقد روى عنه (الفضل) وأبوه"(٧١).

وروى الكشي في موضع آخر عن محمد بن مسعود: قال: قال عبد الله بن حمدويه: سمعت الفضل بن شاذان، يقول:" لا أستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان"(٧٢).

وفي موضع آخر رماه الكشي بالغلو، ففي ترجمة المفضّل بن عمر في حديثٍ قال:" حدثني أبو القاسم نصر بن الصباح وكان غالياً، قال: حدثني أبو يعقوب بن محمد البصري، وهو غالٍ ركنٌ من أركانهم أيضاً، قال: حدثني محمد بن الحسن بن شمّون، وهو أيضاً منهم، قال: حدثني محمد بن سنان وهو كذلك"(٧٣).

وقد أورد محمد مهدي بحر العلوم (١٢١٢هـ) على قول الفضل ابن شاذان، بقوله:" إن الموت لا يحلُّ محرماً ولا يبيح مكروهاً محظوراً"(٧٤).

وقال المحدّث النوري (١٣٢٠هـ) تعليقاً على رواية الكشي عن الفضل بن شاذان:" إن جزم الكشي باستناد الإذن إليه – الفضل بن شاذان – بعد موته يكفي في منافاته لكون محمد من الكذّابين المشهورين"(٧٥).

ب. وقال ابن الغضائري (ق٥هـ) في ترجمته:" ضعيف، غالٍ، يضع الحديث، لا يُلتفت إليه"(٧٦).

جـ. وقال النجاشي (٤٥٠هـ) في ترجمته:" قال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد أنه روى عن الرضا عليه السلام قال:" وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جداً، لا يُعوَّل عليه، ولا يُلتفت إلى ما تفرَّد به"(٧٧).

د. وقال الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ) في ترجمته:" له كتب، وقد طُعن عليه وضُعِّف، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها، وله كتاب النوادر، وجميع ما رواه إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو"(٧٨).

وبملاحظة مسالك أئمة النقد الرجالي في التعامل مع بعض الرواة، يتضح أن عمدة ما استندوا إليه في تضعيف الراوي والقدح فيه هي المضامين التي يرويها عن أهل البيت عليهم السلام، وليس المعيار ما يعطيه ظاهر السلوك العلمي والأخلاقي للراوي فقط.

والذي يثير الاستغراب هنا أن هؤلاء الرواة لا تكاد تجد لهم ترجمة أخرى غير رميهم بالغلو أو التخليط أو الارتفاع، مع أن أئمة النقد الرجالي عادة ما يذكرون أحوال الرواة ذاتاً ووصفاً بشيء من التفصيل، وهو مفقود تماماً في حق الرواة المذكورين هنا وفي غيرهم ممن كثر الجدل حولهم بسبب مروياتهم أيضاً.

ومن هنا تبرز خطورة ارتهان التراث الروائي بالمباني العقدية والكلامية - وإن كان لا يعني التقليل من قيمة تلك التقييمات -، والتي تلقي بظلالها على تقييم الرواة، ولا سيما إن من جملة ما اعتمده أرباب النقد الرجالي في تقييم حال الراوي هو الاعتماد على مضامين الأخبار التي كانوا يروونها، والتي عادة ما تكون مبنية على قناعات خاصة بهم، وخصوصاً في المسائل الاعتقادية، كما هو واضح جداً في عبارات النقّاد المتقدِّمة.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن النقد القائم على النظر في مضمون ما يرويه الراوي قد شغل حيزاً كبيراً في البحث الرجالي، وقد برز ذلك بشكل واضح على مستوى التضعيف لرواة الحديث.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، نذكر بعض النتائج التي تمخَّض عنها:

١- إن البحث في نقد سند الحديث عند أئمة النقد الرجالي وإن كان له حيز كبير على

مستوى البحث الرجالي، إلا أنهم اتخذوا من مضمون الحديث أساساً في تقييم بعض الرواة ومعرفة أحوالهم ومراتبهم.

٢- إن جملة من تقييمات أئمة النقد الرجالي إزاء بعض الرواة لم يكن النظر فيها منصبّاً على ما يتعلق بالرواة من شروط موضوعية كالعدالة والضبط وما يرتبط بهما من مباحث، بل كانت تقييماتهم مبنية - في الغالب- على مدى اتفاق أو عدم اتفاق مضامين تلك الروايات مع الأذواق العامة لهم، لذا فإن هذا التقييم انحصر عندهم في خصوص التضعيف، مع أن المفترض أن تكون تلك المضامين سبباً في علو منزلتهم وليس العكس.

٣- دخول الآراء المذهبية والعقدية في تقييم عدد كبير من الرواة الذين نقلوا أخبار أهل البيت عليهم السلام وخصوصاً الرواة الذين نقلوا المعارف العالية الحقَّة عنهم عليهم السلام مما نتج عن ذلك رد جملة من الروايات التي لا تتفق مع تلك الآراء لأئمة النقد الرجالي ومن ثم الحكم على الرواة بالغلو أو الارتفاع أو التخليط.

٤- على الرغم من الحكم على كثير من الرواة بالغلو أو الارتفاع أو التخليط، إلا أن أئمة النقد الرجالي لم تتفق كلماتهم في تحديد المراد من الغلو أو الارتفاع - مثلاً- ولا في تشخيص مصاديقهما، بل ولم يذكروا ما يدل على اتصاف الرواة بتلك التهم، وإنما هي مجرد إطلاق للألفاظ من غير وجود دليل يدل عليها، أو ذكر السبب الموجب لذلك، وهو ما يدعو إلى القول بأن تلك الطعون استندت إلى الحدس بلا ريب، ويجب أن تخضع للبحث والتدقيق، ما لم يثبت بالدليل خلاف ذلك.

٥- أفرز التقييم الرجالي السلبي للرواة -المبني على النظرة النسبية للمضامين التي نقلها الرواة عن أهل البيت عليهم السلام - تعارضاً ملفتاً للنظر مع أقوال أهل البيت عليهم السلام في مدح من ضعَّفه النقّاد مما شكَّل ظاهرة جديرة بالتروي في قبول أقوال أئمة النقد الرجالي على إطلاقها.

٦- ضرورة التوفيق بين قصور المنهج السندي في النقد الرجالي عن معرفة مكانة الرواة وبين الاعتماد على التقييم في جانبه السلبي وهو التضعيف المبني على النظرة النسبية

لمضمون الحديث، وذلك بإعادة النظر في تلك المضامين السامية التي حملتها الروايات الشريفة، ومحاولة عرضها بتجرد تام بعيداً عن أسبقيات الفهم المقيد برؤى ومفاهيم مختزلة، بغية الوقوف على منازل الرواة بشكل حقيقي فضلاً عن الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من تلك المضامين معرفياً، والاستنارة بها في مفاصل الدين الحنيف.

٧- على الرغم من أن النقد الرجالي يتعامل - في جزء كبير منه- مع متون الأحاديث وما تحمله من مضامين، إلا أنه يوفر مناخاً مناسباً للاستشراف على جملة من العلوم والمعارف الإلهية الحقَّة التي حملتها روايات أهل البيت عليهم السلام، والتي لا يمكن الحصول عليها من خلال البحث السندي للأحاديث.

هوامش البحث

(١) الرشتي، رفيع بن علي الجيلاني، رسالة في علم الدراية ٢: ٢٧٦.
(٢) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦.
(٣) ينظر: العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال: ٦٣، والحلي، ابن داود، رجال ابن داود: ٢٤٩.
(٤) المجلسي، محمد باقر، ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار ٣: ١١٨.
(٥) ينظر: الطبرسي، حسين النوري، خاتمة المستدرك ٣: ١٧٨، والكلباسي، محمد بن محمد، الرسائل الرجالية ١: ٥١.
(٦) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٤٠: ١٢٦.
(٧) الآمدي، علي بن محمد، غرر الحكم ودرر الكلم ١: ٢٢٩.
(٨) التستري، محمد تقي، قاموس الرجال: ٣٠.
(٩) التستري، محمد تقي، قاموس الرجال: ٣٢.
(١٠) الاسترابادي، محمد بن علي، منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال ١: ١٢٩.
(١١) الصدر، حسن، نهاية الدراية: ٤٣٣ - ٤٣٥.
(١٢) الطبرسي، حسين النوري، مستدرك وسائل الشيعة ١: ٨٤.
(١٣) البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن ٢: ٣٨١.
(١٤) الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة ٢٧: ١٤٩.

(١٥) الكلباسي، محمد بن محمد إبراهيم، الرسائل الرجالية ٢: ٤٠٩ – ٤١٠.
(١٦) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث ١: ٧٥.
(١٧) الأصفهاني، علي، بحوث في فقه الرجال، (تقريرات علي حسين مكي العاملي): ١٦٠.
(١٨) البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن ١: ١٩٥.
(١٩) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث ١٩: ٣٢٩.
(٢٠) الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة ٢٧: ١٣٥.
(٢١) من قبيل ما رواه النعماني في الغيبة عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) أنه قال يوماً لحذيفة بن اليمان:" يا حذيفة، لا تحدّث الناس بما لا يعرفون فيطغوا ويكفروا، إن من العلم صعباً شديداً محمله، لو حملته الجبال عجزت عن حمله، إن علمنا أهل البيت سيُنكر ويُبطل، وتُقتل رواته، ويُساء إلى من يتلوه بغياً وحسداً لما فضّل الله به عترة الوصي وصي النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم)". النعماني، محمد بن إبراهيم، كتاب الغيبة: ١٤٤.
(٢٢) الخاقاني، علي، رجال الخاقاني: ١٦٠ – ١٦١.
(٢٣) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٢٥: ٣٤٧.
(٢٤) الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد، تعليقة على منهج المقال:٢٢.
(٢٥) الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد، تعليقة على منهج المقال: ٧٩.
(٢٦) الطبرسي، حسين النوري، خاتمة المستدرك ٤: ٢١٨.
(٢٧) المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال في علم الرجال ١: ٢١٢.
(٢٨) البحراني، سليمان بن عبد الله، معراج أهل الكمال:٦٥.
(٢٩) ينظر: المامقاني، عبد الله، مقباس الهداية ٣: ٢٨٦.
(٣٠) ينظر: الكليني، محمد ين يعقوب، الكافي ٨: ٢٦٨، والصدوق، محمد بن علي، الأمالي: ٥٠٤.
(٣١) الخاقاني، علي، رجال الخاقاني: ١٦١.
(٣٢) ينظر: الكليني، محمد ين يعقوب، الكافي ٨: ٢٧٢، والمجلسي، محمد باقر، بحار الانوار ١٠١: ٢٦١.
(٣٣) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦، والنجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ٣٢٨ و ٤١٦.
(٣٤) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث ٩: ٧٢.
(٣٥) الغضائري، أحمد بن الحسين، رجال الغضائري: ٥١.
(٣٦) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ١٦٤-١٦٥.
(٣٧) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ٤٤٨.
(٣٨) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ٢١٩ – ٢٢٠.
(٣٩) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ٢٢٣.

(٤٠) الغضائري، أحمد بن الحسين، رجال الغضائري:٤٩.
(٤١) الغضائري، أحمد بن الحسين، رجال الغضائري: ٥٦.
(٤٢) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي:٢٥١.
(٤٣) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ٢١٩.
(٤٤) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ١٩.
(٤٥) الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد، تعليقة على منهج المقال :٤٤.
(٤٦) المجلسي، محمد تقي، روضة المتقين ١٤: ٣٣٩.
(٤٧) المجلسي، محمد تقي، روضة المتقين ١٤: ٣٥٢.
(٤٨) المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول ٣: ٦١-٦٢.
(٤٩) الكاظمي، عبد النبي، تكملة الرجال ٢: ٦٢٨.
(٥٠) الشاهرودي، علي النمازي، مستدركات علم رجال الحديث ٧: ٤٨٠ - ٤٨١.
(٥١) رُوي عنه عليه السلام أنه قال: ((واعلم ان لكل ظاهر باطناً على مثاله، فما طاب ظاهره طاب باطنه، وما خبُث ظاهره خبُث باطنه)). الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، الخطبة (١٥٤) ١: ٢٤٢.
(٥٢) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٨ و ١: ٣٤٦.
(٥٣) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٢١.
(٥٤) ينظر: المفيد، محمد بن محمد، جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية:١٩-٢٢.
(٥٥) ينظر: الصفار، محمد بن فروخ، بصائر الدرجات ١٢: ٢٥٨.
(٥٦) ينظر: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ٢: ٢٤٠، والمجلسي، محمد تقي، روضة المتقين ١٤: ٧٦.
(٥٧) المفيد، محمد بن محمد، الاختصاص: ٢١٧.
(٥٨) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ١٢٨، ينظر: المازندراني، محمد بن إسماعيل، منتهى المقال ٢: ٢١٩.
(٥٩) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست:٢٩٩.
(٦٠) العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال: ٩٥.
(٦١) الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد، تعليقة على منهج المقال:٧٧.
(٦٢) الطبرسي، حسين النوري، خاتمة المستدرك ٤: ١٠٠.
(٦٣) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ٢: ٦١٣.
(٦٤) المفيد، محمد بن محمد، الاختصاص:٢١٦.
(٦٥) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال٢: ٧١١.
(٦٦) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ٢: ٨١٣.

(٦٧) الغضائري، أحمد بن الحسين، رجال الغضائري: ٨٧.
(٦٨) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ٣٢٦.
(٦٩) الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة:٩٩.
(٧٠) الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة: ٣٤٨.
(٧١) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦ .
(٧٢) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ٢: ٦٨٧.
(٧٣) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال ٢: ٦١٣ .
(٧٤) بحر العلوم، محمد مهدي، رجال السيد بحر العلوم ٣: ٢٧٤، ينظر: الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد، تعليقة على منهج المقال: ٢٩٨، والطبرسي، حسين النوري، خاتمة المستدرك ٤: ٢٨٥.
(٧٥) الطبرسي، حسين النوري، خاتمة المستدرك ٤: ٨٤.
(٧٦) الغضائري، أحمد بن الحسين، رجال الغضائري: ٩٢.
(٧٧) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ٣٢٨.
(٧٨) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ٢١٩ – ٢٢٠.

قائمة المصادر

١. الاسترابادي، محمد بن علي (ت١٠٢٨هـ): منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، د.ط.، ١٤٢٢هـ.
٢. الأصفهاني، علي الفاني: بحوث في فقه الرجال، (تقريرات علي حسين مكي)، ط٢، مؤسسة العروة الوثقى، ١٤١٤هـ.
٣. الآمدي، علي بن محمد (ت٦٣١هـ): غرر الحكم ودرر الكلم، ط١، ١٣١٢ه.
٤. بحر العلوم، محمد مهدي (ت١٢١٢هـ): رجال بحر العلوم، تحقيق: محمد بحر العلوم، ط١، آفتاب، ١٣٦٣ش.
٥. البحراني، سليمان بن عبد الله: معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، د.ط.، سيّد الشهداء، سنة ١٤١٢هـ.
٦. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤هـ): المحاسن، د.ط.، ١٣٧٠هـ.
٧. البهادلي، محمد حسن، اسس نقد الرواة عند النجاشي، ط١، عاشوراء، قم، ١٤٤٢هـ.
٨. التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٢٢هـ.

٩. الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت١١٠٤هـ): وسائل الشيعة، ط٢، مهر، قم المقدسة، ١٤١٤هـ.

١٠. الخاقاني، علي بن حسن بن عباس (ت١٣٣٤هـ): رجال الخاقاني، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، ط٢، دار الجيل.

١١. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي (ت١٤١١هـ): معجم رجال الحديث، ط٥، ١٤١٣هـ.

١٢. الرشتي، رفيع بن علي الجيلاني (ت ١٢٩٢هـ): رسالة في علم الدراية، تحقيق: حسن الحسيني، د.ط، د.ت.

١٣. السند، محمد: الاجتهاد والتقليد في علم الرجال، ط١، وفا، قم المقدسة، ١٤٣١هـ.

١٤. الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى (ت ٤٠٦هـ): نهج البلاغة، ط١، النهضة، قم المقدسة، ١٤١٢هـ.

١٥. الصدر، حسن بن هادي (ت١٣٥١هـ): نهاية الدراية، تحقيق: ماجد الغرباوي، د.ط.، اعتماد، قم المقدسة، د.ت.

١٦. الصفار، محمد بن الحسن (ت٢٩٠هـ): بصائر الدرجات، تحقيق: حسن كوچه، د.ط.، الأحمدي، طهران، ١٤٠٤ه.

١٧. الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ): اختيار معرفة الرجال، تحقيق: ميرداماد الأستراباذي، بعثت، قم المقدسة، ١٤٠٤هـ.

١٨. الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ): الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، ط١، بهمن، قم المقدسة، ١٤١١هـ.

١٩. الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ): الفهرست، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٧هـ.

٢٠. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف (ت٧٢٦هـ): خلاصة الأقوال، تحقيق: جواد القيومي، ط١، دار الجيل، ١٤١٧هـ.

٢١. الغضائري، أحمد بن الحسين (ت ق٥): رجال الغضائري، تحقيق: محمد رضا الجلالي، ط١، السرور، ١٣٢٢هـ.

٢٢. الكاظمي، عبد النبي بن علي (ت١٢٥٦هـ): تكملة الرجال، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، الآداب، النجف الأشرف.

٢٣. الكلباسي، محمد بن محمد (ت١٣١٥هـ): الرسائل الرجالية، تحقيق: محمد حسين الدرايتي، ط١، السرور، ١٤٢٢هـ.

٢٤. المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت١٢١٦هـ): منتهى المقال في أحوال الرجال، د.ط.، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٥. المامقاني، عبد الله بن محمد (ت١٣٥١هـ): تنقيح المقال في علم الرجال، د.ط.، المرتضوية، النجف الأشرف، ١٣٥٢هـ.

٢٦. المامقاني، عبد الله بن محمد (ت١٣٥١هـ): مقباس الهداية، تحقيق: محمد رضا المامقاني، ط١، مهر، قم المقدسة، ١٤١١هـ.

٢٧. المجلسي، محمد باقر (ت١١١١هـ): بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ط٢، الوفاء، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٨. المجلسي، محمد باقر (ت١١١١هـ): مرآة العقول في شرح أخبار الرسول ﷺ، د.ط.، ١٣٦٣ش.

٢٩. المجلسي، محمد باقر (ت١١١١هـ): ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، تحقيق: مهدي الرجائي، د.ط، الخيام، قم، ١٤٠٦هـ.

٣٠. المجلسي، محمد تقي (ت١٠٧٠هـ): روضة المتقين، تحقيق: دار الكتاب الإسلامي، ط١، ستاره، ١٤٢٩هـ.

٣١. المفيد، محمد بن محمد (ت٤١٣هـ): الاختصاص، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط٢، ١٤١٤هـ.

٣٢. المفيد، محمد بن محمد (ت٤١٣هـ): جوابات أهل الموصل، ط٢، ١٤١٤هـ.

٣٣. النجاشي، أحمد بن علي (ت٤٥٠هـ): رجال النجاشي، ط٥، ١٤١٦هـ.

٣٤. النعماني، محمد بن إبراهيم (ت٣٨٠هـ): كتاب الغيبة، تحقيق: فارس حسون كريم، ط١، مهر، قم المقدسة، ١٤٢٢هـ.

٣٥. النوري، حسين (ت١٣٢٠هـ): خاتمة المستدرك، ط١، ستارة، قم المقدسة، ١٤١٥هـ.

٣٦. النوري، حسين (ت١٣٢٠هـ): مستدرك الوسائل، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٣٧. الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد (ت١٢٠٥هـ): تعليقة على منهج المقال، د.ط، د.ت.